

أثر تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا

الاستلام: 2021/11/10
التحكيم: 2021/12/11
القبول: 2022/3/3

د. مازن جهاد الشوبكي⁽¹⁾
د. سليمان أحمد الطلاع¹

© 2023 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the [Creative Commons Attribution License](#), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2023 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

¹ أستاذ مساعد، إدارة الأعمال، جامعة الأسراء، غزة، فلسطين
* عنوان المراسلة: mazen.alshobaki@gmail.com

أثر تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا

الملخص:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أثر تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وقد طبقت الدراسة على أربع جامعات فلسطينية، وهي: (جامعة الأزهر، جامعة الإسراء، جامعة فلسطين، جامعة غزة)، وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية في جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (210) من العاملين في الجامعات محل الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والحصول على البيانات الثانوية من خلال استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تطوير البحث العلمي وواقع التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة، وقد حصل على درجة موافقة (كبيرة)، وأوضحت النتائج وجود علاقة طردية وأثر ذي دلالة إحصائية بين واقع تطبيق تطوير البحث العلمي ومستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة، كما أكدت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط التقديرات حول واقع تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزيزاً لمتغير الجامعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط التقديرات حول واقع تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزيزاً لمتغير النوع الاجتماعي، ووجاءت الفروق لصالح الإناث، حيث إن أعضاء هيئة التدريس من الإناث يسعين لإثبات أنفسهم كأعضاء هيئة تدريس لن بأقل كفاءة في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة تأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي مختصة بجودة وتقويم البحث العلمي بالجامعات، والاشتراك في قواعد معلومات أجنبية من المصادر والكتب والمجلات العلمية الرصينة التي تكون عوناً للباحث العلمي للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، مؤسسات التعليم العالي، التنمية المستدامة، جائحة

كورونا، فلسطين.

The Impact of Developing Scientific Research in Higher Education Institutions on Achieving Sustainable Development under the Corona Pandemic

Abstract:

The research aimed to identify the impact of developing scientific research in higher education institutions on achieving sustainable development under the Corona pandemic. The descriptive analytical method was used and data was obtained through a questionnaire that was distributed to a sample (210) employees randomly selected from four Palestinian universities: Al-Azhar University, Isra University, University of Palestine and Gaza University. The study results revealed that the application of developing scientific research and sustainable development in the universities under study received a high degree of respondents' assessment. There was a direct statistically significant relationship between the scientific research development and the level of promoting sustainable development in the universities. There were also no statistically significant differences between the mean scores of promoting sustainable development in these universities due to the variable of the university, while there were statistically significant differences between the mean scores of promoting sustainable development in the universities due to the variable of gender, in favor of females, as female faculty members seek to prove themselves as other faculty members who are no less competent in this field. The study concluded with a set of recommendations, including the need to establish a national authority for scientific research to be concerned with the quality and evaluation of scientific research in universities and subscribing to foreign databases and sources that provide help to researchers.

Keywords: scientific research, higher education institutions, sustainable development, corona pandemic, Palestine.

المقدمة:

يعد البحث العلمي من أهم المظاهر المميزة لعصرنا الحالي، حيث أدركت كثير من الأمم بأن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها ج مرهون بما تنجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم لذلك الخطط، وتقيم المراكز والمؤسسات، وترصد الاعتمادات المالية الكبيرة؛ إدراكاً منها بأن الاستثمار في البحث العلمي هو من أكثر أنواع الاستثمار ربحية، وتشكل مؤسسات التعليم العالي، إلى تزويد الأطر بالمهارات والمعارف، وأهم المراكز العلمية التي تناط بها مهمة البحث العلمي، وقد مارست الجامعات هذا الدور في جميع الدول التي حققت التقدم في البحث العلمي (المجيدل وشماس، 2010).

وتؤدي الجامعات دوراً مهماً وشاملاً ومميزاً في ممارسة البحث العلمي، وتعد مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، ولها وظائف ثلاث هي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع المحلي، وهذه الوظائف لا تختلف باختلاف الزمان والمكان، وهي بمنزلة محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف الجامعة وسياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها (صالح، 2003).

وتظهر الحاجة للبحث العلمي في جامعاتنا من السعي للترقية العلمية بالدرجة الأولى، وهذه الحالة تعيشها البلدان العربية، ومن ثم تأتي حاجات المجتمع وتقدم البلد في الحسبان بالدرجة الثانية. ومما يزيد من معاناة الباحث العربي هو صعوبة إيجاد البيئة الملائمة للبحث العلمي، وفي بعض الأحيان انعدامها، من ناحية توفر المختبرات العلمية والمكتبات والحصول على الدعم المالي لضمان إجراء البحث العلمي والاستمرار به. ويضطر الباحث العلمي في بعض الأحيان الاعتماد على تمويل البحث العلمي من ميزانيته الخاصة، على الرغم من محدوديتها؛ مما يؤثر على نوعية البحث وعلى استحداث المدارس البحثية التي تتطلب وقتاً في البحث العلمي والإجادة في موضوع البحث، وتكوين خط أو خطوط بحثية متميزة تكون في المصاف العالمي أو الإقليمي من خلال تلبية الاحتياجات المحلية أو حتى العالمية.

ونتيجة لاضطرار الباحث إلى الأخذ بالطرق القصيرة للبحث العلمي وعدم التعمق في موضوع البحث، ولضغط متطلبات الترقية العلمية، نراه يتجه للمجلات العلمية منخفضة التصنيف للنشر العلمي، وفي أحيان أخرى ينشر نتاجه العلمي في مجلات تجارية بعيدة عن إجراءات التقويم العلمي الجيدة للتحكيم؛ وبذلك يضيع جهد الباحث في متن مجلات غير معروفة ومركونة، وبعيدة عن المحتويات العالمية لتصنيف البحوث وخدمة المجتمع واهتماماته (محمد، 2021).

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة مهمة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار، ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانيات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف، ولكن في حقيقة الأمر كان النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن (خليل، 2019).

وتعد مؤسسات التعليم العالي هي المكان المناسب لحل جميع الصعوبات الاجتماعية والصناعية والزراعية والطبية والإدارية والاقتصادية وغيرها على المستوى الوطني، وهذا يتطلب تأمين احتياجات البحث العلمي من مراكز بحثية، كالجوامع، وما تمتلكه من أدوات ومعامل ومراجع وأجهزة تقنية متطورة وأموال كافية (فلوح، 1999)، وتعد مؤسسات التعليم العالي، هي مراكز إشعاع لأي مجتمع من المجتمعات، ولا يخرج عملها عن إطار وظائفها الثلاث، وهي: (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) وهذه المهمات لا تخرج عن إطار مهمات كليات التربية، فهي المعنية بالأدوار الاجتماعية وبنناء الإنسان، كما أن هذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان

أو المكان، وهي بمثابة محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف الجامعة وسياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها (السويدي، 1994).

أولاً: تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي:

يأتي اسم البحث العلمي مقروناً بالتعليم العالي ويدور الجامعات في إجراء البحوث العلمية وتقديم خدماتها ليس فقط من خلال التدريس وتخرج الطلبة، وإنما أيضاً من خلال البحوث العلمية وبراءات الاختراع والأعمال المتميزة والمبتكرة التي تصب في تلبية حاجات المجتمع في كافة المجالات كالصحية والزراعية والصناعية والهندسية، فضلاً عن الدراسات الإنسانية وعلوم الاجتماع؛ إذ يُعدّ البحث أساس تقدم البلد ورفاهية المجتمع، وتقوم الجامعات من خلال المدرسين في الفروع والأقسام العلمية ومن خلال باحثيها في المراكز البحثية، فضلاً عن طلبتها الدراسات العليا وطلبتها ما بعد الدكتوراه بإجراء البحوث العلمية بشكل مستمر؛ لتكوين مدارس بحثية يفترض منها أن تحل المشاكل التي تواجه البلد، ومن الطبيعي أن تنشر هذه البحوث في مجلات محكمة خاضعة للتقويم العلمي من قبل المتخصصين في موضوع البحث العلمي، ويتم رصد النشر العلمي للجامعات والبلد للوقوف على مستوى هذه البحوث ومقارنته ذلك بجامعات أخرى أو مع مثيلاتها في بلدان إقليمية أو دول أخرى متقدمة صناعياً. والمعياري الأساس يتركز في مدى إسهام البحوث العلمية المنتجة في رصيد العلم العالمي وحل المشكلات العالقة في المجتمع، وتلبية حاجاته في المجال الصناعي والزراعي والصحي والاجتماعي والثقافي، وغير ذلك (محمد، 2021).

المشكلات التي تواجه تطوير البحث العلمي في الجامعات العربية

توجد مشكلات تتباين في الخطورة والشدة في الجامعات العربية، وقد رُصدت كثير من هذه المشكلات والمعوقات للعلمية التعليمية والبحث العلمي كما ذكرها محمد (2021)، ونضيف عليها عدداً من خلال خبرتنا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ونذكر منها:

1. اختلال المنظومة العلمية والإدارية في الجامعات والمراكز البحثية، وضعف التغيير نحو الأحسن.
2. عدم وضوح السياسة الاستراتيجية العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية، عدا بعض الاستثناءات.
3. الضعف الكبير في استفادة المجتمع من البحوث العلمية وبراءات الاختراع.
4. الخلل الواضح في منظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار العلمي، وضعف تسويق الإنتاج العلمي.
5. الانتحال في البحث العلمي وكتابه، والنشر في مجلات زائفة وتجارية، أو في المؤتمرات العلمية الزائفة.
6. ضعف المجالات العلمية المحلية.
7. عدم وجود موارد إضافية للجامعات والمراكز البحثية، وأن البحوث العلمية المنجزة بعيدة عن سوق العمل.
8. وجود مشكلات أخرى كثيرة تصب في منظومات التعليم العالي والبحث العلمي وأخلاقياتها، فضلاً عن ضعف النشر العلمي، وعدم وضوح الرؤية لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

أبعاد تطوير البحث العلمي ومتطلباته:

أكد كل من Al Shobaki، El Talla، Shehada، وAl Shobaki، Abu-Naser، Abu-Naser (2020) وAl Shobaki، El Talla، Shehada، وAl Shobaki، Naser، Amuna، El Talla (2017)، وArqawi et al. (2019) وb) 2019 على أن أبعاد

تطوير البحث العلمي تتألف من الآتي:

1. الإمكانيات الإدارية: رسم السياسة العامة للبحث العلمي، وهذا يتطلب:
 - التأكيد على أهمية إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة.
 - إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي يضم بعض الخبراء والباحثين في الجامعة والقطاع الخاص.
 - تركيز التنظيم الإداري المشترك للبحث العلمي على البعد الاستراتيجي.
 - إشراك أعضاء ممثلين عن الجامعة والقطاع الخاص في مجالس الإدارة الخاصة بكل منهما.
 - إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بالمتميزين من الكفاءات المتخصصة من الباحثين.
2. الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطوير البحث العلمي، وهذا يتطلب:
 - الاهتمام بالحوافز الأدبية (المعنوية) للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي.
 - الاهتمام بالحوافز المادية المناسبة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
 - إعداد وتطوير كوادرات إدارية وفنية معاونة للباحثين في الجامعات.
 - التعاون في تحقيق قاعدة معلومات مشتركة.
3. الإمكانيات المالية لتمويل البحث العلمي في الجامعة؛ وهذا يتطلب:
 - العمل على زيادة النسبة المخصصة للبحث العلمي من ميزانية الجامعة.
 - قبول المعونات والتبرعات والهبات والأوقاف والمنح.
 - تشجيع البنوك المحلية على المساهمة في تمويل البحث العلمي.
 - تكريم ودعم الشركات التي تهتم بإقامة المراكز البحثية.
 - تشجيع رجال الأعمال على تقديم المنح المالية لجهات ومراكز البحث العلمي بالجامعات.
 - عدم المغالاة من جانب الباحثين في تحديد قيمة التمويل اللازمة لتنفيذ المشروعات البحثية التي يطلبها القطاع الخاص.
 - التحقق من الجدوى الاقتصادية للمشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.
4. إدارة مراكز الأبحاث العلمية، وهذا يتطلب:
 - تفعيل دور قواعد المعلومات الوطنية الشاملة عن البحوث العلمية التي أجريت محلياً ودولياً.
 - التركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث في الجامعات، ووضع الآليات المناسبة لذلك.
 - إنشاء وحدة اتصال لتحقيق التعاون في مجال البحث العلمي.
5. الشراكة مع القطاع الخاص، وهذا يتطلب:
 - الشراكة الفعلية التي تستند إلى مبدأ تبادل الفائدة ذات العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص.
 - التركيز على التوجه نحو الشركات لدعم أبحاث علمية في الجامعات
 - التوسع من فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة.
 - تحقيق الشراكة من خلال العقود البحثية.
 - تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز أبحاث علمية.
 - إقامة حدائق البحوث والتقنية يخلق مناخاً ملائماً للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص
6. القوانين المنظمة للعمل المشترك، وهذا يتطلب:
 - تطوير التشريعات والقواعد المنظمة اللازمة لضبط العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات لوضع سياسة البحث المشتركة بينهما.

- حفظ حقوق الباحثين والمبتكرين ملكية الإبداع، وعدم استغلال الشركات لبراءات الاختراع التي يتوصلون إليها.
- المرجعية القانونية التي تحافظ على حقوق الطرفين، وتدعم العلاقة المستدامة بين الجامعات والقطاع الخاص.
- وضع لائحة للجزاءات في حالة الإخلال بنصوص العقود المبرمة بين الباحثين والجامعات والقطاع الخاص.
- 7. التقويم والمتابعة، وهذا يتطلب:**
- قيام الجامعات والقطاع الخاص بوضع معايير واضحة ومحددة لتقييم عمليات تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة في ضوء الأهداف المحددة.
- إعداد تقارير متابعة وتقويم نتائج تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة بين كلا الطرفين: الجامعات والقطاع الخاص، وعادتها للأجهزة المعنية بغرض تطوير العمل البحثي.

ثانياً: تحقيق التنمية المستدامة

أصبحت التنمية هدفاً منشوداً للأعمال في مناحي الحياة المختلفة (اقتصادياً، واجتماعياً وبيئياً وسياسياً وتكنولوجياً)، وفي كل مجال من شأنه أن يرقى بالفرد ورفاهيته، وأصبحت كذلك من أولويات واهتمامات الحكومات فوضعت لها الخطط وجندت لها الأموال والطاقات، بل تعدى الأمر للتجديد في مفهوم التنمية وصولاً إلى الاعتراف بحق الأجيال القادمة من الاستفادة من موارد وطاقت الدولة، وهو ما عرف لاحقاً بالتنمية المستدامة (Al Shobaki and Abu-Naser, 2017)، حيث يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة، فقد تم استخدامه أول مرة خلال القرن الماضي، وتم الترويج لهذا المفهوم خلال مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في البرازيل عام 1992، باعتباره معلماً بارزاً في مسيرة التنمية والبيئة، وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Abusharekh et al., 2019).

أهمية التنمية المستدامة:

- يتمثل تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم، كما تتجلى أهمية التنمية المستدامة أيضاً من خلال الأهداف التي تصبو إليها والفوائد التي تتحقق من جرائها والتي يمكن تلخيص أهمها على النحو الآتي (الجوزي، 2012):
1. أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً.
 2. أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
 3. تشجع على توحيد الجهود والتعاقد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.
 4. تنشيط وتوفير فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتمس في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

أبعاد التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة يتعدى العلاقة بين البيئة والتنمية فهي في معناه الواسع ترابط عدة أبعاد، وحتى تستديم التنمية يجب أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد واختلال أو غياب أي بعد يؤدي إلى عدم تحقيق الاستدامة وسوف نتناول هذه الأبعاد في الآتي:

أولاً: البعد الاقتصادي، يتمثل هذا البعد في الانعكاسات الحالية والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية النمو والحفاظ على رأس المال، والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها والعمل في حدود طاقة الاستيعاب البيئية، وحماية التنوع البيولوجي وتزداد أهمية البعد الاقتصادي لا سيما أن التقديرات تشير إلى تراجع الاحتياطي العالمي من الطاقة، وأن المدى الزمني لاستغلال هذه الطاقة في تناقص خاصة أمام تزايد الطلب العالمي على الطاقة من طرف الدول الصناعية (دهبيّة، 2008).

ويرى قاسم (2007) بأن البعد الاقتصادي يتحقق من خلال:

- تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك.
- إحداث تغيير جذري في نمط الاستهلاك وجعله يتماشى والمتطلبات البيئية.
- إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية البلدان النامية في ظل الانفتاح الدولي والعلاقات التجارية الدولية، حيث أصبحت اقتصاديات الدول مرتبطة ببعضها البعض، فتخفيض الدول الصناعية لحصة استهلاكها من الموارد الطبيعية يؤثر بشكل مباشر وسلبى على صادرات الدول النامية، الأمر الذي يعيقها في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛ لذلك يجب على الدول النامية الاعتماد على نمط تنموي يقوم على الاعتماد على تنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، وهذا يساعدها على الاستثمار وتطوير رأس المال البشري والتوسع في التكنولوجيا.
- ضرورة توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة.

ثانياً: البعد الاجتماعي: يشير هذا البعد إلى البعد الإنساني في التنمية المستدامة إذ تجعل من النمو وسيلته للالتحاق الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقاً لرغبتها ورغبات الأجيال القادمة؛ لذلك فكل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبطان بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الفرد (رياض، 2011)، لهذا فإن البعد الاجتماعي يعبر عن العلاقة بين الإنسان والبيئة وكيفية النهوض بمستوى معيشته وتحقيق الرفاهية، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار

(Owda et al., 2019), (Madi et al., 2018), (FarajAllah et al., 2018), (Al Shobaki and Abu-Naser, 2017), (Al Shobaki et al., 2010), (Zaqout et al., 2018)

ويتحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال:

- تحسين التعليم والخدمات الصحية ومجارية الجوع والفقر.
- الأسلوب الديمقراطي والحكم الرشيد اللذان يعدان أمرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة.
- تحقيق الحرية والأمن والمساواة والعدالة الاجتماعية.
- تثبيت النمو الديمغرافي والتوزيع العادل للسكان.

ثالثاً: البُعد البيئي: يتمثل هذا البُعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لهذه الموارد، ويعتبر هذا البُعد بمثابة العمود الفقري للتنمية المستدامة، والوصول إلى هذه التنمية لن يتحقق إلا بمراعاة قيود الطبيعة وحدود مواردها سواء في الجيل الحالي أو الأجيال القادمة، وقد أصبح ضرورياً وضع الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية؛ لأنها تعطي أبعاداً جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة؛ لذلك ظهرت حركة البيئة التي تدعو للاهتمام بالبيئة والبحث في مشكلاتها كالتلوث وسوء الاستخدام للموارد، وفي ظل هذه المشكلات البيئية العالمية تطورت قضايا التنمية لتضع مؤشرات جديدة لأساليب تقييم المشاريع تأخذ منها النواحي البيئية في الاعتبار (العمرات، 2002)، لهذا أصبحت حركة التنمية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية، وعلى المعرفة العلمية لإدارتها من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة (ذيب ومهنا، 2009)؛ لذلك فاللتنمية المستدامة في البُعد البيئي تدعو إلى:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية والأماكن المخصصة للأشجار، والتربة وحمايتها من التلف وتبني التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ على الحياة البرية والبحرية.
- الحفاظ على سلامة الأغذية البشرية بصيانة الموارد الزراعية.
- الحفاظ على موارد المياه العذبة وترشيد استخدامها، وحماية سائر المسطحات المائية من التلوث، واستغلال المياه الجوفية بمعدل لا يفوق معدل تجدها.
- حماية التنوع البيولوجي.
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري بالحفاظ على استقراره وعلى نظمه الفيزيائية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تعاني مجتمعاتنا العربية بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص من ضعف التنمية المستدامة نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية التي تواجهها، حيث تزداد نسبة البطالة بين الشباب وخريجي الجامعات، ويلجأ الكثير منهم إلى الهجرة للخارج في محاولة للحصول على فرصة أفضل في الحياة، وذلك ناتج عن إهمال وعجز في استغلال الموارد المتاحة بشكل جيد، وعدم إدراك صناعات القرار في مجتمعاتنا لأهمية العمل على بناء تنمية مستدامة تساعد في حل الإشكاليات التي تواجه هذه المجتمعات، وهنا يبرز دور تطور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والوصول إلى معارف جديدة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة وتحسن نوعية حياة الإنسان، بدءاً من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى الاهتمام بالنواحي البيئية.

وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس: ما أثر تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا؟

وينبثق عن السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى تطوير البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة في ظل جائحة كورونا؟
2. ما مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة في ظل جائحة كورونا؟
3. هل توجد علاقة بين مستوى تطوير البحث العلمي ومستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة محل الدراسة؟
4. ما أثر تطوير البحث العلمي على مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة؟
5. هل توجد فروق بين متوسط التقديرات حول مستوى تطوير البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغيرات: (الجامعة، النوع الاجتماعي)؟

6. هل يوجد فروق بين متوسط التقديرات حول مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغيرات: (الجامعة، النوع الاجتماعي)؟

فروض الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار صحة الفروض الآتية:

الفرض الرئيس الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تطوير البحث العلمي ومستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة.

الفرض الرئيس الثاني: لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير البحث العلمي على مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة.

الفرض الرئيس الثالث: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغيرات: (النوع الاجتماعي).

ويتفرع من الفرض الرئيس الثالث الفرضان الفرعيان الآتيان:

الفرض الفرعي الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغير الجامعة.

الفرض الفرعي الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف الآتية:

1. إلقاء الضوء على واقع التنمية المستدامة بأبعادها: (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) في ظل جائحة كورونا من خلال توضيح مختلف التحديات البحثية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة.
2. النهوض بالبحث العلمي بكافة أدواته وتوظيفها في تحقيق التنمية المستدامة.
3. رسم خارطة طريق توضح آليات عمل البحث العلمي من خلال وضع سياسات وبرامج تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأزمات المختلفة الطارئة.
4. الكشف عما إذا كانت هناك فروق بين متوسطات تقديرات عينات الدراسة حول تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي تبعا للمتغيرات الشخصية والتنظيمية.
5. التعرف على الفروق في تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا تبعا للمتغيرات الشخصية والتنظيمية.
6. تقديم توصيات لأصحاب القرار في الجامعات نحو تطوير البحث العلمي بما يحقق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

يمكن تحديد جوانب أهمية الدراسة من المساهمة والإضافة المتوقعة منها، في الآتي:

1. تبرز أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على أثر تطوير البحث العلمي على تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يفيد الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة.
2. قد يستفيد من نتائج هذه دراسة القائمين على الجامعات الفلسطينية، لاسيما أن تقنية تطوير البحث العلمي تعزز قدرات الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة؛ مما ينعكس بدوره على أداء الجامعة.

3. وقد يستفيد من نتائج الدراسة الحالية الباحثين بعض المهتمين، حيث تقدم الدراسة إطاراً نظرياً وعملياً يتعلق بأهم مداخل التنمية المستدامة تطوير البحث العلمي.

حدود الدراسة

1. الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة في حدها الموضوعي على دراسة أثر تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.
2. الحد البشري: تم إجراء الدراسة على العاملين في الجامعات الفلسطينية محل الدراسة.
3. الحد المؤسسي: تم تطبيق الدراسة على أربع جامعات فلسطينية، وهي: (جامعة الأزهر، جامعة الإسراء، جامعة فلسطين، جامعة غزة).
4. الحد المكاني: أجريت الدراسة في دولة فلسطين، واقتصرت على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة محل الدراسة.

مصطلحات الدراسة

1. البحث العلمي يعرف بأنه: استقصاء منهجي منظم يهدف إلى اكتشاف المشكلات التي تساعد في الوصول إلى الحقائق، والتحقق من صحتها وفق معايير موضوعية معدة لذلك (كنعان، 2001، 17).
2. التعريف الإجرائي للبحث العلمي: هو بحث منهجي علمي منظم الهدف منه اكتشاف المشكلات التي تساعد في الوصول إلى الحقائق، والتحقق من صحتها وفق المعايير الموضوعية الخاصة المعدة لذلك، والتي تحقق الوصول للتنمية المستدامة.
3. التنمية المستدامة: هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد؛ لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة (النور، 2019).
4. التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة: هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالجامعة إلى وضع أفضل باستخدام المورد البشري والتكنولوجيا المناسبة للبيئة؛ لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، ويتكون من (5) أبعاد رئيسية، وهي:

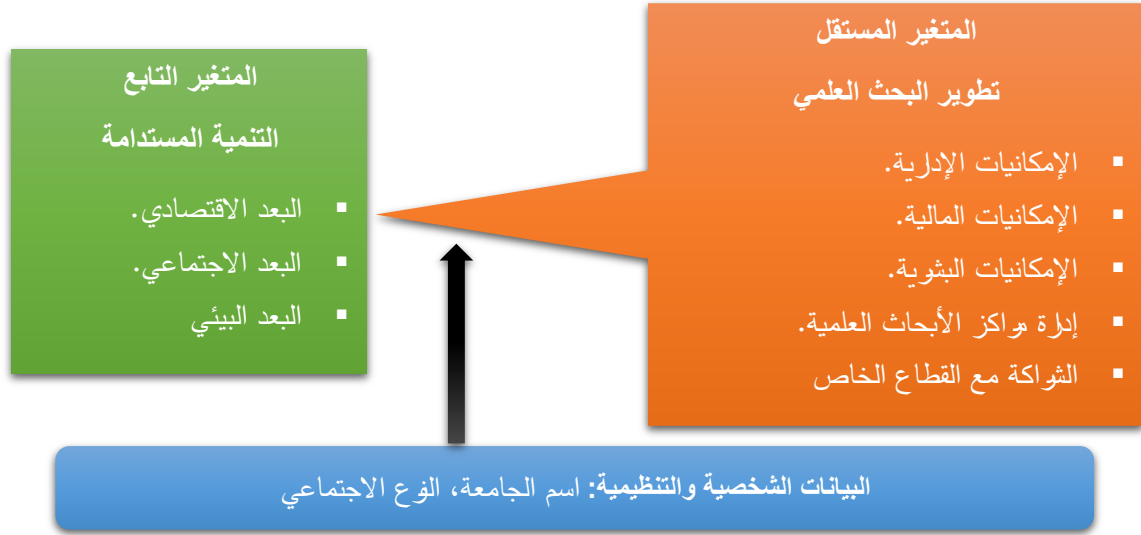
1. الإمكانيات الإدارية: رسم السياسة العامة للبحث العلمي.
 2. الإمكانيات المالية لتمويل البحث العلمي في الجامعة.
 3. الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي.
 4. إدارة مراكز الأبحاث العلمية.
 5. الشراكة مع القطاع الخاص
- المتغير التابع: التنمية المستدامة، ويتكون من (3) أبعاد رئيسية، وهي:
1. البعد الاقتصادي.
 2. البعد الاجتماعي.

3. البعد البيئي.

نموذج الدراسة

في ضوء ما تم صياغته من فروض فقد تم صياغة متغيرات الدراسة كما يوضحه الشكل (1):

شكل رقم (1) نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحثان 2022م

الدراسات السابقة:

تم تصنيف الدراسات السابقة وفق تسلسل زمني من الأحدث إلى الأقدم على النحو الآتي:
دراسة خليل (2019) التي هدفت إلى التعرف على دعم المؤسسات الأهلية في محافظة القدس لقطاع التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، التي تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (120) مفردة وتم اختبارها بالأسلوب المختلط لمجتمع الدراسة، وأوضحت نتائج الدراسة: أن درجة التقييم الكلية لاتجاه المبحوثين في كل متغيرات الدراسة متوسطة "التي تصف دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية الداعمة للتعليم في القدس من أجل تحقيق التنمية المستدامة" بنسبة مئوية (68.96%).

دراسة الدريملي (2019) التي هدفت إلى إبراز أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الشفافية والافصاح عن: العدالة والإنصاف، وأصحاب المصالح، والرقابة والمحاسبة، والديمقراطية التشاركية) على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في منظمات العمل التنموي الأهلي في قطاع غزة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS). واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، التي تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (150) مفردة وتم اختبارها بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة: وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 ≤ 0) لتطبيق مبادئ: الرقابة والمحاسبة والديمقراطية

التشاركية على تحقيق التنمية المستدامة، بينما لم يكن لمبادئ (الشفافية والإفصاح، والعدالة والإنصاف ودور أصحاب المصالح) أثر معنوي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في منظمات العمل التنموي في قطاع غزة.

دراسة البهادلي (2019) التي هدفت إلى التعرف على التنمية البشرية ومناهج صياغتها وتطور مضامينها التي كانت كفيلة في ضمان التطور والرفي المجتمعي، وتحقيق التنمية المستدامة في التعليم في غالبية الدول ومنها العراق، ومن خلال هذه العلاقة جاءت هذا الدراسة لتسلط الضوء على ترابط وتأثير التنمية البشرية على التنمية المستدامة في التعليم، وأوضحت نتائج الدراسة: عدم وجود علاقة وتأثير بين المتغيرين رغم أن التنمية المستدامة في التعليم تعتمد كلياً على التنمية البشرية، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات، من أهمها: التفكير بإنشاء وزارة خاصة للتنمية البشرية تهتم بمتطلبات التنمية المستدامة في العراق.

دراسة هاني (2018) التي هدفت إلى معرفة مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة، واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات التي تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (82) مفردة وتم اختبارها بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة أن المؤسسة محل الدراسة تتبنى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاث: (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي)، وهو ما يسهم إيجاباً في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

دراسة الاغا وموسى (2018) التي هدفت إلى التعرف على أثر التنمية المستدامة في التنشئة الاجتماعية لدى عينة من طلبة المدارس الثانوية في قطاع غزة، وقام الباحثان بإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات، التي تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (759) مفردة وتم اختبارها بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة: أن للتنمية المستدامة أثراً في التنمية الاجتماعية لدى عينة الدراسة للأداة ككل وللمجالات وجاءت بمستوى مرتفع، كما أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لأثر النوع الاجتماعي في المجالين: التربوي والاقتصادي، وجاءت الفروق لصالح الذكور في المجال الاقتصادي ولصالح الإناث في المجال التربوي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي للمستوى التعليمي للأب في جميع المجالات باستثناء المجال التربوي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي للمستوى التعليمي للأم في جميع المجالات باستثناء المجال الاقتصادي.

دراسة Abu-Naser و Al Shobaki (2017) التي هدفت إلى إلقاء نظرة على دور ممارسة استراتيجيات التميز في التعليم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لمؤسسات التعليم العالي التابعة لكلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات بجامعة الأزهر بغزة، واتبعت الدراسة منهجية وصفية استكشافية من خلال مراجعة الأدبيات النظرية، واعتماد تجربة كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات بجامعة الأزهر بغزة كنموذج لتجربتها الفريدة في مجال التميز في التعليم، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى ممارسة استراتيجيات التميز في التعليم وتحقيق مؤسسات التعليم العالي للميزة التنافسية المستدامة.

دراسة البورنو (2016) التي هدفت إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله الجامعة الإسلامية دراسة حالة، وقامت الباحثة باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات، التي تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم

توزيعها على عينة الدراسة البالغة (190) مفردة وتم اختبارها بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة. وأوضحت الدراسة: أن المجموع الكلي للاستبانة بلغ (675.54)، وبلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية لممارسة الجامعة الإسلامية لدورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (75.06 %)، وهي درجة عالية نسبياً، وحاز المجال الرابع وهو (المجال التكنولوجي) على المرتبة الأولى، وقد جاء المجال الاقتصادي في المرتبة الرابعة والأخيرة.

دراسة Nguyen (2016) التي هدفت إلى إظهار طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في الدول مع الأخذ بعين الاعتبار دول جنوب شرق آسيا كحالة دراسية مبحوثة، حيث قام الباحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، واستخدمت الدراسة المصادر الثانوية لجمع البيانات. وأوضحت نتائج الدراسة: أن طبيعة الأنظمة الاستبدادية في دول جنوب شرق آسيا قد أسهمت في إرساء عملية النمو الاقتصادي لهذه الدول، وذلك على عكس الدول الغربية التي اعتمدت على مبدأ المشاركة الديمقراطية كأساس للتنمية، كما أظهرت النتائج أن الدول الآسيوية التي انتهجت الترويج للديمقراطية بشكل مبكر دون جهوزيتها لممارستها قد أفضت إلى تراجع مؤشرات التنمية لديها مثلما حدث في الفلبين وتايلند واندونيسيا التي أصبحت تعاني من حالة من الركود والانكماش الاقتصادي نتيجة للاضطراب السياسي بفعل الممارسة المبكرة للديمقراطية، وقد أظهرت النتائج أيضاً أن الاستبداد مطلوب لإجراء تغييرات من أجل مزيد من التنمية الاقتصادية، وعندما يتحقق المزيد من النمو الاقتصادي، فهذا هو الوقت المناسب لتعزيز الديمقراطية، وهذا هو المعنى الحقيقي للعلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية.

دراسة سعيد وسليمان (2012) هدفت هذه الدراسة لمعرفة وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية السودانية في تقديم مقترح لتطوير وظيفة البحث العلمي التربوي بكليات التربية بالجامعات السودانية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وفرض الدراسة صممت استبانة تكونت من (60) فقرة في ستة محاور، وكانت عينة الدراسة مقصودة، وعدد أفرادها (42) من أعضاء هيئة التدريس من وظيفة أستاذ مساعد فما فوق من المتخصصين في العلوم التربوية في ثلاث من كليات التربية السودانية بكل من: "جامعة الخرطوم، وجامعة أم درمان الإسلامية، وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا" وكانت نسبة العينة (22.8 %) من المجتمع الكلي للدراسة، وخرجت الدراسة بالعديد من النتائج أهمها: ضرورة تطبيق معايير ضمان الجودة في البحث العلمي التربوي للجامعات العربية من أجل تطوير كليات التربية بالجامعات السودانية.

دراسة Martinsson و Lindskog، Jagers، Andersson (2013) التي هدفت إلى التحقق مما إذا كان التعليم لأجل التنمية المستدامة لديه التأثيرات المطلوبة على الطلاب المعلمين، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات، التي تم تصميمها لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة البالغة (223) مفردة وتم اختبارها بأسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة: وجود تأثيرات إيجابية للتعليم من أجل التنمية المستدامة على كل مفاهيم وتوجهات ومواقف عينة الدراسة، ويشمل ذلك على سبيل المثال: المسؤولية الشخصية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والرغبة في المساهمة في التنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير يذكر في المجموعة الضابطة.

دراسة المجيدل وشماس (2010) التي هدفت إلى دراسة المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بصلالة وتحول دون إنجازهم لأبحاث علمية، وسبل التغلب على هذه المعوقات وتذليلها، وقد اعتمد الباحثان على استبيان مبدئي استطلاعي، رصد أهم المعوقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في

ميدان البحث العلمي، وتحديد محاورها؛ بغية تصنيف هذه المعوقات، حيث توصل الباحثان إلى عدد من النتائج، أهمها؛ أن نتائج أظهرت البحث موافقة غالبية أعضاء الهيئة التدريسية بنسبة تقارب 60% على كافة بنود الاستبانة، كما أظهر البحث أن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة على أعضاء الهيئة التدريسية في مجال البحث العلمي، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعاناتهم من معوقات البحث العلمي، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بالتخصص، في حين ظهرت فروق دالة تتعلق بسنوات الخبرة لصالح الأقل خبرة لمعاناتهم من المعوقات.

التعليق على الدراسات السابقة

لوحظ أن الدراسات السابقة استهدفت تطوير البحث العلمي وبعضها استهدفت التنمية المستدامة، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتعلق بتطوير البحث العلمي، كما تتفق مع دراسات أخرى في أنها تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تربط بين تطوير البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة لدى قطاع الجامعات. وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية وصياغة أداة الدراسة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، بالإضافة إلى التحليل والربط والتفسير، للوصول إلى استنتاجات.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وقد اختار الباحثان (جامعة الاسراء، وجامعة فلسطين، وجامعة غزة، وجامعة الأزهر)، عينة عشوائية تمثل جميع الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

عينة الدراسة:

1. عينة الدراسة الاستطلاعية؛ وقد تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من عدد (32) من الأكاديميين؛ وذلك للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة.

2. عينة الدراسة الفعلية؛ وقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية من خلال الاستبيان الإلكتروني لجمع البيانات؛ نظراً لجائحة كورونا، حيث تم استرداد (210) استبانة، مثلت عينة الدراسة الفعلية / الحقيقية.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات، وقد تم تصميمها من أجل التعرف على تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة. مكونات الاستبانة؛ تتكون الاستبانة من:

1. البيانات الشخصية؛ وتشتمل على البيانات الشخصية المتعلقة ب: (الجامعة، النوع الاجتماعي).
2. محاور تطوير البحث العلمي، وهي مكونة من المجالات، كما في الجدول (1):

جدول (1): محاور تطوير البحث العلمي وعدد فقراتها

م	المحور	عدد الفقرات
1	المجال الأول: الإمكانيات الإدارية؛ رسم السياسة العامة للبحث العلمي	5
2	المجال الثاني: الإمكانيات المالية لتمويل البحث العلمي في الجامعة	5
3	المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي	4
4	المجال الرابع: إدارة مراكز الأبحاث العلمية	4
5	المجال الخامس: الشراكة مع القطاع الخاص	5
23	تطوير البحث العلمي	

3. محور التنمية المستدامة، وهي مكونة من (15) فقرة، كما في الجدول (2):

جدول (2): محاور التنمية المستدامة وعدد فقراتها

م	المحور	عدد الفقرات
1	المجال الأول: البعد الاقتصادي	5
2	المجال الثاني: البعد الاجتماعي	5
3	المجال الثالث: البعد البيئي	5
15	التنمية المستدامة	

صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

- ونعني بصدق أداة الدراسة، أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وقد التحقق من صدق الاستبانة من خلال الآتي:
1. الصدق الظاهري: وقد تم من خلال وجهة نظر المحكمين حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة، والاختصاص، من أجل التحقق من: سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء المحاور للاستبانة ككل، وانتماء الفقرات لمحاور الاستبانة، ومدى صلاحية الاستبانة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وبذلك تم التحقق من صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين.
 2. الصدق البنائي: تم حساب الصدق البنائي لمحاور الاستبانة، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (32) من مجتمع الدراسة، ومن خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة، كما هو مبين في الجدول (3):

جدول (3): الصدق البنائي لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
المجال الأول: الإمكانيات الإدارية؛ رسم السياسة العامة للبحث العلمي	0.815	0.000
المجال الثاني: الإمكانيات المالية لتمويل البحث العلمي في الجامعة	0.967	0.000
المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي	0.895	0.000
المجال الرابع: إدارة مراكز الأبحاث العلمية	0.903	0.000
المجال الخامس: الشراكة مع القطاع الخاص	0.927	0.000
المجال الأول: البعد الاقتصادي	0.850	0.000
المجال الثاني: البعد الاجتماعي	0.917	0.000
المجال الثالث: البعد البيئي	0.914	0.000
كامل الاستبانة	0.979	0.000

يتبين من الجدول (3) أن جميع المحاور تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.
3. صدق الاتساق الداخلي: تم حساب صدق الاتساق الداخلي لمحاور فقرات الاستبانة، بعد تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (20) من مجتمع الدراسة، وذلك من خلال إيجاد معاملات الارتباط لفقرات الاستبانة، كما هو مبين في الجدول (4):

جدول (4): صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور تطوير البحث العلمي

رقم الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
فقرات المحور الأول			فقرات المحور الثاني			فقرات المحور الثالث					
1	0.831	0.000	0.05	1	0.818	0.000	0.05	1	0.893	0.000	0.05
2	0.867	0.000	0.05	2	0.777	0.000	0.05	2	0.761	0.001	0.05
3	0.883	0.000	0.05	3	0.736	0.000	0.05	3	0.932	0.004	0.05
4	0.784	0.000	0.05	4	0.827	0.000	0.05	4	0.894	0.000	0.05
5	0.551	0.001	0.05	5	0.781	0.000	0.05	الكلي	0.895	0.000	0.05
الكلي	0.815	0.000	0.05	الكلي	0.967	0.000	0.05	فقرات المحور الخامس			
فقرات المحور الرابع											
1	0.825	0.000	0.05	1	0.882	0.000	0.05				
2	0.900	0.000	0.05	2	0.865	0.000	0.05				
3	0.825	0.000	0.05	3	0.831	0.000	0.05				
4	0.887	0.000	0.05	4	0.818	0.000	0.05				
الكلي	0.903	0.000	0.05	5	0.898	0.000	0.05				
الكلي			0.927 0.000 0.05								

يتبين من الجدول (4) أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

جدول (5): صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور التنمية المستدامة

رقم الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	مستوى الدلالة
فقرات المحور الأول			فقرات المحور الثاني			فقرات المحور الثالث					
1	0.735	0.000	0.05	1	0.652	0.000	0.05	1	0.852	0.000	0.05
2	0.712	0.003	0.05	2	0.772	0.000	0.05	2	0.707	0.001	0.05
3	0.882	0.000	0.05	3	0.877	0.000	0.05	3	0.892	0.000	0.05
4	0.907	0.000	0.05	4	0.904	0.000	0.05	4	0.866	0.000	0.05
5	0.834	0.000	0.05	5	0.845	0.000	0.05	5	0.913	0.000	0.05
الكلي	0.850	0.000	0.05	الكلي	0.917	0.000	0.05	الكلي	0.914	0.000	0.05

يتبين من الجدول (5) أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

ونعني بثبات أداة الدراسة، أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد؛ أي أن النتائج لا تتغير، وقد تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال الآتي:
الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ: تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاو الاستبانة، كما هو مبين في الجدول (6):

جدول (6): معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاو الاستبانة

معامل الارتباط	المحور
0.841	المجال الأول: الإمكانيات الإدارية: رسم السياسة العامة للبحث العلمي
0.837	المجال الثاني: الإمكانيات المالية لتمويل البحث العلمي في الجامعة
0.894	المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي
0.867	المجال الرابع: إدارة مراكز الأبحاث العلمية
0.909	المجال الخامس: الشراكة مع القطاع الخاص
0.963	الدرجة الكلية لتطوير البحث العلمي
0.873	المجال الأول: البعد الاقتصادي
0.826	المجال الثاني: البعد الاجتماعي
0.894	المجال الثالث: البعد البيئي
0.930	الدرجة الكلية للتنمية المستدامة

يتبين من الجدول (6) أن معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاو الاستبانة هي معاملات ثبات دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفقاً للخصائص الديمغرافية:

يتوزع أفراد عينة الدراسة بحسب الجدول (7):

جدول (7): الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

النسبة المئوية %	العدد	
38.1	80	جامعة الإسراء
11.9	25	جامعة فلسطين
21.4	45	جامعة غزة
28.6	60	جامعة الأزهر
100%	210	المجموع
81.0	170	ذكر
19.0	40	أنثى
100%	210	المجموع

يتضح من الجدول (7) أن 38.1% من أفراد مجتمع الدراسة من العاملين في جامعة الإسراء، وأن ما نسبته 28.6% هم من العاملين في جامعة الأزهر، وأن ما نسبته 21.4% هم من العاملين في جامعة غزة، وأن ما نسبته 11.9% هم من العاملين في جامعة فلسطين ممن استجابوا بتعبئه الاستبانة.

ويتضح من الجدول السابق أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة هم من الذكور حيث إن نسبتهم في عينة الدراسة كانت 81.0% من أفراد العينة، في حين كانت نسبة الإناث 19.0%؛ مما يدل على أن عدد العاملين في الجامعات

الفلسطينية في فلسطين تعتمد علي الجنسين، وعلي الذكور أكثر من الإناث، ويمكن تفسير ذلك؛ لأن طبيعته عمل الجامعات تعتمد بشكل أساسي على الذكور، كما يعزو الباحثان ارتفاع هذه الزيادة إلى متطلبات الجامعات مثل التأخر لما بعد أوقات الدوام الرسمي لأداء أعمال إضافية، والحضور إلى العمل في أي وقت قد تناسب الذكور بشكل أكبر من الإناث، ومن جانب آخر هذه النسبة تتناسب مع مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية الذي أوضح أن الفجوة بين الذكور والإناث ما زالت كبيرة في المشاركة في القوى العاملة، ويأتي الفرق لصالح الذكور. (الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني - تقرير مسح القوى العاملة، 2017).

المحك المعتمد في الدراسة:

مقياس ليكارت الخماسي: تم اعتماد استجابات أفراد عينة الدراسة بحسب مقياس ليكارت الخماسي من (1-5)، حيث (1) تمثل أدنى درجة موافقة، و(5) تمثل أعلى درجة موافقة، ولتحديد المحك المعتمد في الدراسة فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكارت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح): وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا بحسب مقياس التدرج كما هو موضح في الجدول (8):

المحك المعتمد في الدراسة:

جدول (8): المحك المعتمد في الدراسة

درجة الموافقة	الوزن الرقمي	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي	
		من	إلى	من	إلى
قليلة جداً	1	1.00	أقل من 1.80	20.00	أقل من 36.00
قليلة	2	1.80	أقل من 2.60	36.00	أقل من 52.00
متوسطة	3	2.60	أقل من 3.40	52.00	أقل من 68.00
كبيرة	4	3.40	أقل من 4.20	68.00	أقل من 84.00
كبيرة جداً	5	4.20	5.00	84.00	100.00

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمدت الدراسة على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للاستبانة، ومستوى الفقرات في كل مجال.

ثانياً: تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

نتائج السؤال الأول والذي ينص على: ما مستوى تطوير البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة محل الدراسة؟

تم الإجابة عن هذا السؤال باستخدام اختبار T لعينة الواحدة، كما هو مبين في الجداول الآتية:

جدول (9): تحليل محاور تطوير البحث العلمي

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	المجال الأول: الإمكانيات الإدارية؛ رسم السياسة العامة للبحث العلمي	4.0286	.77468	4.0286	0.000	80.57%	1	كبيرة
2	المجال الثاني: الإمكانيات المالية لتمويل البحث العلمي في الجامعة	3.9952	.63621	3.9952	0.000	79.90%	3	كبيرة
3	المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي	3.8214	.95860	3.8214	0.000	76.43%	5	كبيرة

4	المجال الرابع: إدارة مراكز الأبحاث العلمية	3.9643	.81400	3.9643	0.000	79.29%	4	كبيرة
5	المجال الخامس: الشراكة مع القطاع الخاص	4.0000	.79351	4.0000	0.000	80.00%	2	كبيرة
	تطوير البحث العلمي	3.9619	.71829	3.9619	0.000	79.24%		كبيرة

وقد تبين من الجدول (9) أن:

- واقع تطبيق تطوير البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة جاء بوزن نسبي (79.24)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة): وهذا يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة مدركون لأثر تطوير البحث العلمي في الجامعات المبحوثة، لما لها من تأثير إيجابي على الأداء والسمعة، وعلى تصنيف الجامعة ضمن معايير التصنيف العالمية للجامعات، وهذا يعني أن الجامعات الفلسطينية المبحوثة تراعي التطورات، والمستجدات الحديثة في البحث العلمي، والأفكار الجديدة، وامتلاكها لتقنيات حديثة تستخدمها في عملها وفق الإمكانيات المتاحة؛ حيث إن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات تطوير البحث العلمي بشكل عام، وقد جاءت متفقتة مع دراسة أحمد (2016) التي أظهرت نتائجها أن تطوير البحث العلمي يوصف بأنه تغيير جذري يأتي من ثورة في التفكير، يقود إلى التخلي عن قواعد البحث العلمي التقليدية.
 - واقع تطبيق المجال الأول: الإمكانيات الإدارية: حيث إن رسم السياسة العامة للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة جاء بوزن نسبي (80.57)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة). ويستدل من النتائج أعلاه على توافر الإمكانيات الإدارية ورسم السياسات العامة المشجعة على البحث العلمي في الجامعات المبحوثة، ووجود اتجاهات إيجابية بين مجتمع الدراسة نحو تطوير البحث العلمي؛ مما يؤكد إدراكهم لمفهوم متغيرات الدراسة، وأهمية تطوير البحث العلمي، وممارسة عملياتها.
 - وفيما يتعلق بواقع تطبيق المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة، قد جاء بوزن نسبي (76.90)، في المركز الأخير، وهو بدرجة موافقة (كبيرة)، ويرى الباحثان أن الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي متوفرة في الجامعات بشكل جيد من خلال وجود كوادر أكاديمية على مختلف الرتب الأكاديمية لديهم القدرة على البحث العلمي وتطويره، وهذه النتيجة تدل على أن لدى أفراد العينة توجهاً إيجابياً نحو هذا المحور.
- نتائج السؤال الثاني والذي ينص على: ما مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة؟ فقد تم الإجابة عن هذا السؤال باستخدام اختبار T لعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (10): تحليل فقرات محور التنمية المستدامة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة موافقة
1	المجال الأول: البعد الاقتصادي	3.8857	.72302	17.752	0.000	77.71%	3	كبيرة
2	المجال الثاني: البعد الاجتماعي	4.0238	.74269	19.977	0.000	80.48%	2	كبيرة
3	المجال الثالث: البعد البيئي	4.0952	.53264	29.798	0.000	81.90%	1	كبيرة
	التنمية المستدامة	4.0016	.60977	23.803	0.000	80.03%		كبيرة

وقد تبين من الجدول (10) أن:

- واقع التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة جاء بوزن نسبي (80.03)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة). وهذا يدل على أن أفراد مجتمع الدراسة مدركون لأهمية التنمية المستدامة، وهذا يعني أن الجامعات الفلسطينية المبحوثة تراعي التطورات، والمستجدات الحديثة التي تؤدي إلى التنمية المستدامة، حيث إن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات التنمية المستدامة بشكل عام، وقد

- جاءت متفقتة مع دراسة أحمد (2016) التي أظهرت نتائجها أن تطوير البحث العلمي يوصف بأنه تغيير جذري يأتي من ثورة في التفكير، ويقود إلى التخلي عن قواعد البحث العلمي التقليديت.
- واقع تطبيق المجال الأول: البعد الاقتصادي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة، فقد جاء بوزن نسبي (77.71)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة)، ويستدل من النتائج أعلاه على توافر بيئة اقتصادية مناسبة مساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات المبحوثة؛ مما يؤكد على إدراكهم لمفهوم متغيرات الدراسة، وأهمية البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية.
 - واقع تطبيق المجال الثاني: البعد الاجتماعي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة فقد جاء بوزن نسبي (80.48)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة)، ويرى الباحثان أن البعد الاجتماعي متوفر في الجامعات بشكل جيد؛ نتيجة تواصل الجامعات مع المجتمع ومراعاة ظروفه الخاصة، وهذه النتيجة تدل على أن لدى أفراد العينة توجهاً إيجابياً نحو هذا المحور.
 - واقع تطبيق المجال الثالث: البعد البيئي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة فقد جاء بوزن نسبي (81.27)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة)، مما يعني اهتمام الجامعات بالبيئة المحيطة وبأصحاب المصلحة فيها.

ثالثاً: اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة

تم اختبار الفرضيات للتحقق من مدى تحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

نتائج السؤال الثالث والذي ينص على: هل توجد علاقة بين مستوى تطوير البحث العلمي ومستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة محل الدراسة؟

للإجابة على هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى، وهي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين تطوير البحث العلمي ومستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة.

وقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية عن طريق إيجاد معاملات ارتباط بيرسون، كما هو مبين في الجدول (11):

جدول (11): معاملات ارتباط بيرسون بين تطوير البحث العلمي والتنمية المستدامة

المجال	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	التنمية المستدامة
المجال الأول: الإمكانيات الإدارية: رسم السياسة العامة للبحث العلمي	.742**	.820**	.712**	.834**
المجال الثاني: الإمكانيات المالية لتمويل البحث العلمي في الجامعة	.712**	.770**	.837**	.838**
المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي	.690**	.727**	.809**	.803**
المجال الرابع: إدارة مراكز الأبحاث العلمية	.670**	.714**	.811**	.791**
المجال الخامس: الشراكة مع القطاع الخاص	.806**	.760**	.831**	.869**
تطوير البحث العلمي	.800**	.837**	.885**	.914**

وقد تبين من الجدول (11) أن:

أن جميع معاملات ارتباط بيرسون بين تطوير البحث العلمي وأبعاد التنمية المستدامة والدرجة الكلية دالت إحصائياً في جميع المجالات والدرجة الكلية؛ وهذا يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين واقع تطبيق تطوير البحث العلمي، ومستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة، وهذه النتيجة تتوافق نسبياً مع دراسة صقر (2015) التي أوضحت نتائجها توافر أبعاد سمعة المنظمة بدرجة كبيرة في الجامعات محل الدراسة، وهناك علاقة بين الجديدة في العمل سمعة المنظمة، وتدلل هذه النتيجة على أهمية تطوير البحث العلمي، وما يقدمه من فوائد، وخدمات تساعد في تعزيز التنمية المستدامة من خلال المصادر المختلفة والأدوات والوسائل اللازمة لتطبيق تطوير البحث العلمي في الجامعات.

نتائج السؤال الرابع؛ والذي ينص على: هل يوجد أثر لتطوير البحث العلمي على مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة؟ وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لتطوير البحث العلمي على مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة.
وقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis)، كما هو مبين في الجدول (12):

جدول (12): تحليل الانحدار الخطي

م	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الدلالة
1	المتغير الثابت	0.963	9.932	0.000	دالة
2	المجال الأول: الإمكانيات الإدارية؛ رسم السياسة العامة للبحث العلمي	0.298	7.040	0.000	دالة
3	المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي	0.136	4.495	0.000	دالة
4	المجال الرابع: إدارة مراكز الأبحاث العلمية	0.163	3.473	0.000	دالة
5	المجال الخامس: الشراكة مع القطاع الخاص	0.169	2.911	0.004	دالة

معامل التحديد = (0.849) - معامل التحديد المعدل = (0.846)

* قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (209) وعند مستوى دلالة (0.05) = (1.984).

وقد تبين من الجدول (12) أن:

- معامل التحديد = (0.849)، ومعامل التحديد المعدل = (0.846)، أي أن ما نسبته (84.60%) من التغيير في (مستوى تعزيز التنمية المستدامة) يعود للتغيير في المتغيرات المستقلة سابقة الذكر في الجدول، والنسبة المتبقية تعود للتغيير في عوامل أخرى.
- المتغيرات ذات الدلالة إحصائية، هي: (المجال الأول: الإمكانيات الإدارية؛ رسم السياسة العامة للبحث العلمي، المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي، المجال الرابع: إدارة مراكز الأبحاث العلمية، المجال الخامس: الشراكة مع القطاع الخاص).
- المتغيرات التي ليست ذات دلالة إحصائية، هي: (المجال الثاني: الإمكانيات المالية لتمويل البحث العلمي في الجامعة)؛ أي أنها لا تؤثر في (مستوى تعزيز التنمية المستدامة).
- معادلات الانحدار هي: (مستوى تعزيز التنمية المستدامة) = $0.963 + 0.298 * (\text{المجال الأول: الإمكانيات الإدارية؛ رسم السياسة العامة للبحث العلمي}) + 0.136 * (\text{المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي}) + 0.163 * (\text{المجال الرابع: إدارة مراكز الأبحاث العلمية}) + 0.169 * (\text{المجال الخامس: الشراكة مع القطاع الخاص})$.

ويمكن تفسير ذلك بأن متغيرات تطوير البحث العلمي تؤثر بشكل كبير في مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات عينة الدراسة، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن المبحوثين، الذين يعدون أهم عنصر في التعامل مع تطوير البحث العلمي يدركون مفهوم وأهمية تطوير البحث العلمي، وأهمية تطبيقه في الجامعة؛ بحكم خبرتهم الطويلة في مجال البحث العلمي، إضافة إلى أن الجامعات تسعى إلى أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس فيها بالقدرات البحثية المتطورة التي تساعد على الارتقاء بمستوى الأداء، وبالمسعة التنظيمية المدركة، وأيضا على تحسين تصنيف الجامعات، وبما يحقق التنمية المستدامة.

نتائج السؤال الخامس والذي ينص على: هل توجد فروق بين متوسط التقديرات حول مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغيرات: (الجامعة، النوع الاجتماعي)؟
للإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول مستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغيرات: (الجامعة، النوع الاجتماعي). ويتفرع هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغير الجامعة. وقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول (13):

جدول (13): الفروقات في محور التنمية المستدامة بالنسبة لمتغير الجامعة

المحور	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة	جامعة الإسرائ	80	4.0750	.34033	1.879	0.690	غير دالة
	جامعة فلسطين	25	3.8400	1.15838			
	جامعة غزة	45	3.8741	.27051			
	جامعة الأزهر	60	4.0667	.72564			

* قيمة "F" الجدولية عند درجة حرية (3، 207) وعند مستوى دلالة (0.05) = (2.650).

وقد تبين من الجدول (13) أن:

قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05" في محور التنمية المستدامة؛ وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغير الجامعة.

ويفسر الباحثان هذه النتيجة إلى مدى وعي جميع الجامعات لأهمية تعزيز التنمية المستدامة؛ لما لها من دور في تنمية هذه الجماعات والرقى بها نحو الأفضل لاسيما في ظل المنافسة الكبيرة بين الجامعات. الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي. وقد تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار T-Test، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (14): الفروقات في محور التنمية المستدامة بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي

المحور	النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	مستوى الدلالة
التنمية المستدامة	ذكر	170	3.9569	.52370	-2.212	0.028	دالة
	أنثى	40	4.1917	.87082			

* قيمة "T" الجدولية عند درجة حرية (208) وعند مستوى دلالة (0.05) = (1.984).

وقد تبين من الجدول السابق أن:

قيمة "Sig." المحسوبة أقل من "0.05" في محور تعزيز التنمية المستدامة؛ وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول واقع تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، وقد جاءت الفروق لصالح الإناث. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس من الإناث يسعين لإثبات أنفسهم كأعضاء هيئة تدريس، ولئن أقل في هذا المجال كأعضاء هيئة تدريس ذوات كفاءة.

النتائج:

1. بينت النتائج أن واقع تطبيق تطوير البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة حصل على درجة موافقة (كبيرة) ووزن نسبي (79.24)، حيث جاء واقع تطبيق المجال الأول: الإمكانيات الإدارية في المرتبة الأولى ودرجة موافقة (كبيرة)، ووزن نسبي (80.57)، وجاء المجال الثالث: الإمكانيات البشرية اللازمة للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية المبحوثة في المركز الأخير، وهو بدرجة موافقة (كبيرة) ووزن نسبي (76.90)؛ وهذه النتيجة تدل على أن لدى أفراد العينة توجهاً إيجابياً نحو هذا المحور.
2. أكدت النتائج أن واقع التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، حيث أن المجال الأول: البعد الاقتصادي قد حصل على درجة موافقة (كبيرة)، وجاء المجال الثاني: البعد الاجتماعي بدرجة موافقة (كبيرة)، وان المجال الثالث: البعد البيئي جاء بدرجة موافقة (كبيرة).
3. أوضحت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين واقع تطبيق تطوير البحث العلمي ومستوى تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية محل الدراسة.
4. بينت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطوير البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة.
5. أكدت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط التقديرات حول واقع تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية محل الدراسة تعزى لمتغير الجامعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط التقديرات حول واقع تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية المبحوثة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي و، وقد جاءت الفروق لصالح الإناث.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه النتائج ظهرت مجموعة من التوصيات، وهي على النحو الآتي:

1. البحث العلمي ضرورة وأولوية وطنية تقتضي الإسراع بتأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي مختصة بجودة وتقويم البحث العلمي بالجامعات، تضع برامج وخطط تنفيذ مشروعاته وتنسيق أولوياته، ومراحل التنفيذ، وتقويمه، من خلال إدارات فرعية من هذه اللجنة العليا لكل جامعة؛ لجودة البحث العلمي، تتبع مباشرة للهيئة الوطنية للبحث العلمي.
2. رصد الميزانيات المالية اللازمة للبحث العلمي، وتحريرها من الإجراءات الروتينية المبالغ في إجراءات ضبطها، وترسيخ النظرة إلى الإنفاق على البحث العلمي بأنه ليس هدراً للأموال، بل هو أكثر أنواع الاستثمار ربحاً.
3. العمل بنظام التفرغ للبحث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية، المعمول به في جامعات العالم، والذي يتيح لأعضاء الهيئة التدريسية فرصة التفاعل مع المؤسسات البحثية والجامعية، ويعزز انطلاقتهم للبحث ويعني ويعزز خبراتهم، ويطلعهم على آفاق بحثية جديدة.
4. الاشتراك في قواعد معلومات أجنبية من المصادر والكتب والمجلات العلمية الرصينة التي تكون عوناً للباحث العلمي.

المراجع والمصادر أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الأغا، عبد المعطي، وموسى، صالح (2018). التنمية المستدامة وأثرها في التنشئة الاجتماعية لدى طلبة الثانوية في قطاع غزة. المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية حول التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة، جامعة النجاح الوطنية، غزة، فلسطين.
- البهادلي، سلمان صدام جاسم (2019). استراتيجيات التنمية البشرية أساس في ضمان التنمية المستدامة في التعليم: دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 1(8)، 285-299.
- البورنو، امني فايز محمود. دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله: الجامعة الإسلامية دراسة حالة (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية، غزة (2016).
- الجوزي، جميلة. أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، ورقة علمية مقدمة إلى: المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 20-21 نوفمبر، جامعة الجزائر، الجزائر، (2012).
- الدريملي، إياد. أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في منظمات العمل التنموي على تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين، (2019).
- السويدي، وضحي (1994). حوار صحفي مع: الدكتورة وضحي السويدي حول: الجامعة ودورها في مجال البحث العلمي، مجلة التربية، 23(110)، 112-115.
- العمرات، أحمد صالح (2002). الأمن والتنمية، منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة، دون دار نشر، عمان، الأردن.
- المجيدل، عبد الله، وشماس، سالم مستهيل (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة ميدانية - كلية التربية بصلالة أنموذجاً، مجلة جامعة دمشق، 26(1+2)، 17-59.
- النور، عز الدين آدم (2019). التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق. استرجع من <https://bit.ly/3CnwTPf>
- خليل، أحمد. دعم المؤسسات الأهلية في محافظة القدس لقطاع التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين. (2019).
- دهبيته، لطرش. متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، بحث ألقى في مؤتمر التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أبريل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر. (2008).

ذيب، ريدة، ومهنا، سليمان (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، 25(1).

رياض، طالبى. التنمية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر. (2011).

سعيد، فيصل محمد عبد الوهاب، وسليمان، السر أحمد محمد (2012). تطوير البحث التربوي بكليات التربية السودانية في ضوء معايير ضمان جودة كليات التربية بالجامعات العربية، مجلة التربية، (150)، 495-537.

صالح، أيمن. معوقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (2003).

فلوح، فايز (1999). البحث العلمي دليل على رقي الأمة ورغبتها في التقدم، نشرة جامعة دمشق، (67)، 9.

قاسم، خالد (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

كنعان، أحمد علي (2001). البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره، مجلة اتحاد الجامعات العربية، (38)، 5-69.

محمد، فؤاد قاسم (2021). نظرة عامة لواقع البحث العلمي في الجامعات العربية وسبل الارتقاء، بغداد، العراق: منظمة المجتمع العلمي العربي.

هاني، مديحة. دور المسؤولية الاجتماعية لمتطلبات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية لمؤسسة Lafarge Holcim بالمسيلة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر. (2018).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Abu Amuna, Y. M., et al. (2017). "The Role of Knowledge-Based Computerized Management Information Systems in the Administrative Decision-Making Process." *International Journal of Information Technology and Electrical Engineering* 6(2): 1-9.

Abu Naser, S. S. and M. Shobaki (2016). "Requirements of using Decision Support Systems as an Entry Point for Operations of Re-engineering in the Universities (Applied study on the Palestinian universities in Gaza Strip)." *World Wide Journal of Multidisciplinary Research and Development* 2(4): 32-40.

Abu-Naser, S. S., & Al Shobaki, M. J. (2016). "Computerized management information systems resources and their relationship to the development of performance in the electricity distribution company in Gaza". *European Academic Research*, 6(8): 6969-7002.

- Abusharekh, N. H., et al. (2019). "Knowledge Management Processes and Their Role in Achieving Competitive Advantage at Al-Quds Open University." *International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)* 3(9): 1-18.
- Al Shobaki, M. J. (2017). "The Impact of the Dimensions of the Administrative Decision Support Systems on the Re-engineering of the Systems of the Palestinian universities in Gaza Strip from the Employees' Perspective." *The Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education* 10(30): 159-179.
- Al Shobaki, M. J. and S. S. Abu Naser (2017). "Requirements for Applying Decision Support Systems in Palestinian Higher Education Institutions-Applied Study on Al-Aqsa University in Gaza." *International Journal of Information Technology and Electrical Engineering* 6(4): 42-55.
- Al Shobaki, M. J. and S. S. Abu Naser (2017). "Usage Degree of the Capabilities of Decision Support System in Al-Aqsa University of Gaza." *International Journal of Engineering and Information Systems (IJEAIS)* 1(2): 33-48.
- Al Shobaki, M. J. and S. S. Abu-Naser (2017). "The Requirements of Computerized Management Information Systems and Their Role in Improving the Quality of Administrative Decisions in the Palestinian Ministry of Education and Higher Education." *International Journal of Academic Pedagogical Research (IJAPR)* 6(6): 7-35.
- Al Shobaki, M. J., & Abu-Naser, S. S. (2017). "The role of the practice of excellence strategies in education to achieve sustainable competitive advantage to institutions of higher education - Faculty of Engineering and Information Technology at Al-Azhar University in Gaza a Model". *International Journal of Digital Publication Technology* 1(2): 135-157.
- Al Shobaki, M. J., et al. (2010). The Relationship between Decision-Support Systems and Re-Engineering in the Palestinian Universities in Gaza Strip, ALAzhar University, Gaza, Palestine.
- Al Shobaki, M. J., Naser, S. S. A., Amuna, Y. M. A., & El Talla, S. A. (2017). "Impact of electronic human resources management on the development of electronic educational services in the universities". *International Journal of Engineering and Information Systems*, 1(1): 1-19.
- Andersson, K., Jagers, S. C., Lindskog, A., & Martinsson, J. (2013). "Learning for the future Effects of education for sustainable development (ESD) on teacher education students". *Sustainability*, 5(12): 5135-5152.
- Arqawi, S., Abu-Naser, S. S., & Al Shobaki, M. J. (2019). "Strategic Orientation and Its Relation to the Development of the Pharmaceutical Industry for Companies Operating in the Field of Medicine in Palestine". *International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR)* 3(1): 61-70.
- Arqawi, S., Abu-Naser, S. S., & Al Shobaki, M. J. (2019). "The Policy of Functional Integration of the Product Planning Team as a Strategy for the Development of the Pharmaceutical Industry in Palestine". *International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)* 3(1): 61-69.

- FarajAllah, A. M., et al. (2018). "Participation of Administrative Staff in Decision-Making and Their Relation to the Nature of Work in Universities." *International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)* 2(7): 13-34.
- Madi, S. A., et al. (2018). "The dominant pattern of leadership and Its Relation to the Extent of Participation of Administrative Staff in Decision-Making in Palestinian Universities." *International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR)* 2(7): 20-43.
- Nguyen, H. Q. (2016). "Relationship between governance and development: Lessons of the Southeast Asian Nations". *Journal of US-China Public Administration*, 13(4): 221-227.
- Owda, R. O., et al. (2019). "Design Thinking and Its Impact on Decision Making in NGOs." *International Journal of Academic Information Systems Research (IJAIRS)* 3(8): 1-11.
- Owda, R. O., et al. (2019). "The Reality of Decision Making in NGOs in Gaza Strip." *International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)* 3(8): 1-10.
- Shehada, R. Y., El Talla, S. A., Al Shobaki, M. J., & Abu-Naser, S. S. (2020). "Impact of community development and entrepreneurs on improving the performance of business incubators". *International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR)* 4(5): 47-70.
- Zaqout, I., et al. (2018). "Information Technology used and its Impact on the Participation of Administrative Staff in Decision-Making in Palestinian Universities." *International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR)* 2(8): 7-26.